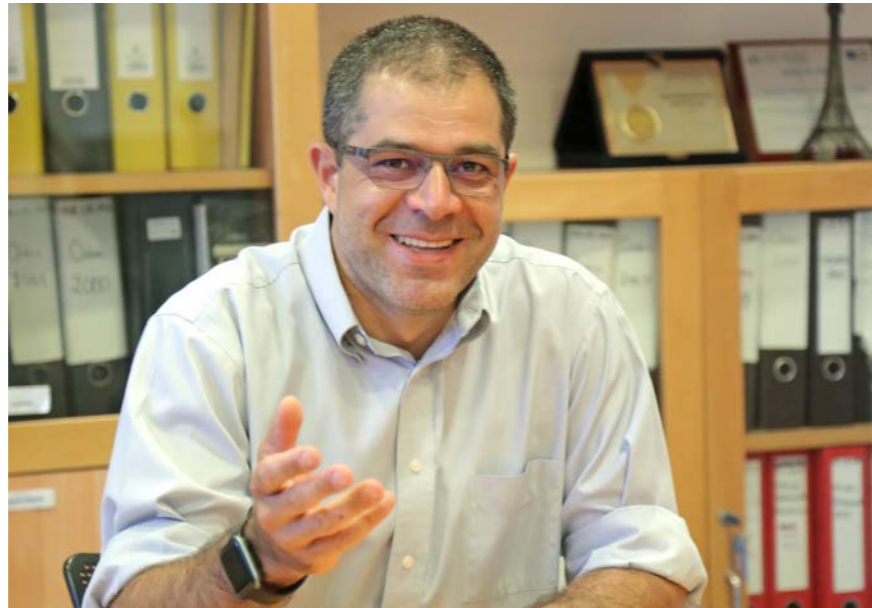


## الملف

عصام شلهوب

## مدير مختبرات البيئة في الجامعة الأميركية: القطاع الزراعي يعاني من غياب الرقابة

ما يحدث في القطاع الزراعي يشير الى وجود حالة فساد مستشرية بشكل لا يخفى على احد، وانتشار سياسة فاسدة تنجم عنها نتائج غير صحيحة وغير سليمة. هذا الفساد طاول كل شيء في المنظومة الزراعية من دون استثناء، ما يوجب الوقوف امام هذا الامر الخطير الذي اصاب هذا القطاع المهم في لبنان



مدير مختبرات البيئة والزراعة والغذاء في كلية الزراعة في الجامعة الأميركية الدكتور محمد غسان ابيض.

المزارعين الى الوعي المطلوب. معالجة هذا الفساد تبدأ كما قلت سابقا، باعتماد الكفاية في عملية التوظيفات في القطاع العام بعيدا من السياسة والاستنساوية. ان عملية تدريب المزارع وتعليمه على الاستعمال الجيد للمبيدات، والمواعيد المناسبة للرش، والري بمياه جيدة، والقيام بالمعالجة وفق مواصفات محددة، تحتاج الى شفافية واقتناع. لكن بازاء سبل تحسين الوضع، يجب اللجوء الى دراسة وضعتها وزارة الزراعة شملت انواع المبيدات المسموح باستيرادها واستعمالها، لكن تطبيق ذلك لم يكن متوافرا بسبب غياب الرقابة الفاعلة. هذا الغياب يصب ضمن المصالح الشخصية ومصالح الشركات الكبيرة التي تملك القدرة على فرض رأيها على الوزارة وعلى المزارعين. هذا هو الفساد في ذاته.

■ ماذا عن واقع الفساد في قطاع الصناعات الغذائية؟

□ اذا ادخلت منتجات زراعية بمواصفات جيدة ستخرج منتج صناعي جيد، والعكس صحيح. ما ينطبق على الزراعة ينطبق على الصناعة الغذائية. هذه الصناعة تعاني من تداخل صلاحيات الوزارات وعدم مراقبة الصناعيين. تتوزع هذه المهام بين وزارات البيئة والصناعة والزراعة والاقتصاد وغرف التجارة والبلديات، ما يؤدي الى فشل نجاح مراقبة الصناعة الغذائية. لا بد من الاشارة الى ان وضع الصناعة الغذائية افضل من الزراعة. مرد ذلك الى ان الازمة الاقتصادية والمعيشية التي تمر فيها، شجعت الصناعيين على التصدير وتحسين نوعية منتجاتهم، ما اضطرهم الى اعتماد صناعة بمواصفات عالمية. هذا الامر المفيد دفعهم الى تحسين طريقة التصنيع واستعمال مواد اولية سليمة وجيدة تسمح لهم بالتصدير الى الخارج. اما المنتجات المستهلكة داخليا، فلا تخلو من بعض المشاكل خصوصا عندما يتم اللجوء الى صنع منتج رخيص، فعمد اصحاب تلك الصناعات الى استعمال مكونات اقل جودة من غيرها. اخيرا، علينا ان نعوّل على القطاع الخاص لأنه يحاول التصدير، وهو امر يعود بالنفع على المستهلك ويؤدي الى تحسين المنتج الغذائي بعيدا من عمليات الفساد المضرة.

”

## الكارتيلا تسيطر على القطاع الزراعي لتأمين مصالحها

“

والطلب في السوق المحلية او التصدير الى الخارج، علما ان المزارع يدفع دائما الثمن.

■ انتشرت منذ فترة طويلة مشكلة ري المزروعات بمياه آسنة، الى اي مدى اثر ذلك على سمعة المنتج اللبناني؟

□ انها مصيبة كبرى. مع غياب قدرة المزارعين على استعمال المياه الصالحة للري، يلجأون الى استعمال المياه الاسنة او المبتذلة. لا احصاءات بازاء كميات المياه الاسنة المستعملة في الري، لكن منظمة الزراعة والاغذية الدولية (الفاو) تشير الى وجود نحو مليوني متر مكعب من المياه المبتذلة تستعمل في الري سنويا في لبنان. لا مواصفات محددة للمياه المبتذلة لاعادة استعمالها بعد معالجتها في عمليات الري الزراعية. كما ان لبنان لا يملك مواصفات محددة للمياه المبتذلة المستعملة في الزراعة.

اخيرا، قامت احدى اللجان في "لينور" بدرس مواصفة ستكون اختيارية لاعادة استعمال المياه المبتذلة المعالجة في الري الزراعي، لكنها لا تزال قيد الدرس وستصدر قريبا. للمياه الاسنة تأثير صحي سلبي كبير، فهي مليئة بالبكتيريا والمعادن الثقيلة التي تظهر في المنتجات الزراعية المروية بها. من اسوأ المنتجات التي تمر بهذه المياه هي الزراعات ذات الاوراق الخضراء. مخالقات الروزنامة الزراعية دائمة ومستمرة، وتشتم منها عملية فساد مقونن. ما هي انعكاساتها على المزارع وعلى المنتج المحلي؟

□ صحيح ان وزارة الزراعة هي التي تضع الروزنامة الزراعية، لكن مع غياب الارشاد يبدو ان تطبيقها صعب. من اجل انجاحها، يجب تأمين البذور المناسبة وتشجيع المزارع على انتاج انواع معينة من الزراعات لتوفير الربح المادي، عوض الخضوع للتجار الذين يفرضون انتاج منتجات محددة تؤمّن لهم الارباح. بما ان المزارع لا يملك المال الكافي، سيضطر للقبول بما يطلبه التاجر، من دون ان ننسى التلاعب باسعار المنتجات وفق العرض

المزروعات كلها. عدم معرفة المزارع بانواع هذه المبيدات واثارها السيئة على الزراعة يكبده خسائر كبيرة. يعتبر السماح باستيراد المبيدات السامة مخالفا لاسط قواعد السلامة العامة التي يحاسب عليها القانون، لكن للشركات المستوردة القدرة على تخطي كل الانظمة. ان غياب الارشاد لاستعمال المبيدات وتواريخ الرش والكميات المسموحة يؤدي الى اصابة المزارع بالخسارة. كما ان عملية ادخال مواد عضوية ومبيدات جديدة يجب ان تمر بوزارة الزراعة، التي ولاسباب خافية على البعض، تحول دون تحقيق هذه الغاية او تبدو شبه مستحيلة. من الضروري ان تدخل المبيدات التي تحمل المواصفات الصحيحة الى السوق اللبنانية، لكن التنفيعات والفساد يحولان دون ذلك.

■ هل يتمتع المنتج الزراعي بمواصفات الجودة والنوعية، وما هو دور التاجر في هذه العملية؟

□ المزارع هو الحلقة الاضعف. تجار سوق الحسبة يتحكمون بكل العملية ويؤمنون ارباحهم، لذا المزارع هو الخاسر الاول. الاحصاءات عن المنتجات الزراعية وعن اسعارها غير موجودة، لذلك يفقد المزارع قدرته على البيع المباشر الى السوق، وبالتالي عليه ان يمر بسوق الحسبة. التعاونيات الزراعية غير مفعلة او فاعلة، او انها تخضع للمحسوبيات السياسية. بالتالي، لا يملك المزارع قدرة الحصول على التسهيلات التي تساعد على التحكم بحركة منتجاته تسويقا وبيعا، ولا يمكنه تحمل تكلفة البرادات، لذلك تعتمد التعاونيات الى اختيار المنتج المناسب وتدفع ثمنه للمزارع وفق تعرفات الجودة الموضوعية منها. يشترتون البضائع باسعار متدنية ويتم بيعها باسعار مرتفعة، كما يحصل حاليا في اسواقنا المحلية.

لم تؤثر الازمة المالية على الامن الغذائي بازاء ارتفاع الاسعار فحسب، بل باتت تهدد قدرة لبنان على انتاج المواد الغذائية. اذ يمارس موزدو المستلزمات الزراعية الضغوط على المزارعين الذين لا يستطيعون التسديد الا عند حصاد المواسم، بهدف تسليمهم المحاصيل باسعار متدنية.

مدير مختبرات البيئة والزراعة والغذاء في كلية الزراعة في الجامعة الأميركية الدكتور محمد غسان ابيض أكد لـ"الامن العام" ان القطاع الزراعي يعاني من مشاكل كثيرة، ابرزها غياب الرقابة وانتشار المستلزمات الزراعية السيئة.

■ هل يستوفي الانتاج الزراعي عناصر السلامة الصحية والى اي مدى تحوط به عمليات الغش؟

□ يشكل القطاع الزراعي نحو 4% من الدخل الوطني، ما يمثل 6% من العمالة الوطنية، فيما تصل نسبة العمالة الوطنية في الصناعات الغذائية الى 25%. يعاني القطاع الزراعي من مشاكل كثيرة ابرزها تداخل صلاحيات عدد من الوزارات، الى غياب عناصر الارشاد الدائم والمستمر للمزارع، الامر الذي يؤدي الى غياب الكفاية. اضافة الى وجود "كارتيلا" الادوية والمبيدات الزراعية والاسمدة الكيميائية المستوردة من الخارج التي تسيطر على القطاع لارتباطها بمصالح خاصة مع بعض الوزارات المعنية التي تفقد القدرة على تنظيم استيراد هذه المواد، ومراقبة عملية استيراد الادوية المحظر استعمالها في الدول المتطورة او دول العالم الاول، فتصدر الى العالم الثالث ومنها لبنان من دون اي رقابة او محاسبة. لذا فهي منتشرة عندنا بكثرة. علما ان استخدامها العشوائي يؤدي الى حالات كوارث بيئية او تسمم، وتسبب ضرا فادحا في الاشجار المثمرة وفي